تقلل من فرص العمل المتاحة أمام الباحثين عن العمل

التويجري: القوانين الاقتصادية في الخليج طاردة للاستثمارات

كشف د. محمد التويجري، الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية، انه بات أمام الدول العربية 30 عاما لردم الفجوة الغذائية وتحقيق أعلى معدلات درجات الأمن الغذائي لشعوبها، مشيرا إلى أن الدول العربية تعاني فجوة غذائية كبرى في 3 اتجاهات، هي الحبوب، والسكر، والزيوت.

وانتقد التويجري بعض القوانين العربية، والتي وصفها بانها طاردة للاستثمار، وقال «مع الأسف أن بعض القوانين التي يفرضها عدد من الدول العربية تعد طاردة للاستثمار، لذلك تتسبب مثل هذه القوانين في زيادة حجم الفجوة الغذائية في المنطقة من جهة، وعدم تحقيق الأمن الغذائي من جهة أخرى، كما أنها تقلل من عدد فرص العمل المتاحة أمام الباحثين عن العمل».

وكشف أمين عن برنامج في الجامعة العربية يتعلق بردم الفجوة الغذائية الموجودة في المنطقة، مشيرا إلى أن ذلك سيستغرق تحقيقه 30 عاما وبحجم سيولة نقدية يتوقع أن يصل إلى 30 مليار دولار.

وأضاف: «لكننا نخشى أن تتسع هذه الفجوة بشكل أكبر خلال السنوات المقبلة، مما يزيد من أهمية تسارع الخطوات وضخ الاستثمارات لسد هذه الفجوة المقلقة».

وبين التويجري انه «كان هناك قصور كبير في الاتفاقية العربية لانتقال رؤوس الأموال بين دول المنطقة التي تم إقرارها في عام 1980، لذلك سيتمخض عن قمة الرياض المنعقدة اليوم قرار بتعديل هذه الاتفاقية، مما يتوافق مع تقنيات العصر، حيث تتعلق هذه الاتفاقية بالاستثمار، والتجارة البينية، وتجارة الخدمات».

وتابع: «القصور الموجود في هذه الاتفاقية يتعلق بملفات الاستثمار، وتجارة الخدمات، وهو الأمر الذي ستحسمه قمة الرياض - خصوصا أن هذه الملفات تقود في نهاية المطاف إلى خلق فرص استثمارية جديدة أمام الشباب العربي الباحث عن العمل، وهو الأمر الذي يسعى قادة الدول العربية إلى تحقيقه».

محمد التويجري

■ الدول العربية تعاني فجوة غذائية كبرى في الحبوب والسكر والزيوت

■ دول المنطقة تسعى للاستفادة من طاقتي للشمس والرياح

وأوضح التويجري، أن جدول اعمال قمة الرياض لم يتضمن إنشاء صندوق يتعلق بدعم الدول العربية المتأثرة بالاحتجاجات الشعبية التي حدثت في السنوات القليلة الماضية، وقال «قد يكون هناك دعم لهذه الدول، لكننا في جامعة الدول العربية لسنا على اطلاع مباشر على هذا الملف».

وحول الصندوق العربي المتعلق بدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، قال التويجري: «تم تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة لـ7 دول عربية حتى الآن بما قيمته 175 مليون دولار من رأسمال الصندوق البالغ حتى الآن نحو 1.3 مليار دولار، وبنسبة فائدة منخفضة جدا تبلغ نحو 2 في المئة فقط، واعتقد أن الاستفادة من هذا الصندوق ستكون بشكل أكبر عقب قمة الرياض».

ولفت الأمين العام المساعد لقطاع الشؤون الاقتصادية في الجامعة العربية، إلى أن دول المنطقة تسعى للاستفادة من كل من طاقتي الشمس والرياح، وقال «طاقتا الشمس والرياح تعدان موارد لا تنضب، والاستفادة منها باتت أمرا مهما جدا تسعى دول المنطقة إلى تحقيقه، وتم تكليف وزراء الكهرباء العرب بإعداد الاستراتيجية المتعلقة بذلك، وتم مراجعتها من قبل الجهات ذات الاختصاص في جامعة الدول العربية».

لبناء شركة واحدة قوية

الإمارات: اندماج الدار وصروح العقاريتين

الاندماج سيشكل إحدى أكبر الشركات العقارية المدرجة في المنطقة

أعلنت شركتا الدار وصروح العقاريتان عن موافقة مجلسي إدارتيهما على صفقة اندماج في شركة واحد تحت اسم «الدار صروح» لتكون بذلك إحدى أكبر الشركات العقارية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأصول تزيد عن 12.7 مليار دولار.

وقال بيان مشترك لاجتماع مجلسي إدارة الشركتين الاثنين إن مجلسي إدارة الشركتين صوتا بالإجماع بالتوصية لمساهمي الشركتين بالموافقة على الاندماج بينهما.

وأوضح البيان أن عملية الاندماج «ستؤدي إلى بناء شركة أكثر قوة وتنوع قادرة على انتهاز فرص نمو في أبوظبي والأسواق الإقليمية الأخرى في السنوات القادمة».

وسوف تتم عملية الاندماج المقترحة من خلال توزيع أسهم جديدة في شركة الدار على مساهمي صروح، حيث سيحصل مساهمو شركة صروح على 1.288 سهمًا جديدًا في شركة الدار لكل سهم من أسهمهم في صروح.

وسوف يتم في تاريخ تنفيذ الاندماج إلغاء إدراج أسهم شركة صروح من سوق أبوظبي للأوراق المالية وحل صفتها القانونية، وسيتم تغيير اسم شركة الدار إلى شركة «الدار صروح العقارية ش.م.ع.»

كما ستسفر عملية الاندماج عن تشكيل إحدى أكبر الشركات العقارية المدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بأصول مجمّعة تبلغ قيمتها حوالي 47 مليار درهم إماراتي « 12.7مليار درهم» ورأس مال مجمّع بقيمة سوقية قدرها حوالي 10.9 مليارات درهم إماراتي، على أساس سعر الإغلاق لأسهم كلتا الشركتين بتاريخ 17 يناير 2013.

وستتمتع الشركة الموحدة بمحفظة أصول متنوعة وحقوق المساهمين تقدّر قيمتها الإجمالية بـ 14.7 مليار درهم إماراتي، والعديد من المشاريع الجذابة والتي هي قيد التطوير في إمارة أبوظبي.

كما يرى مجلسا إدارة الشركتين أن الشركة الموحدة ستكون شركة قوية تتمتع بمحفظة أصول متنوعة ومتوازنة بالإضافة الى موارد مالية كبيرة وفرص لتحقيق عائدات ممتازة، وقدرة أكبر للوصول إلى أسواق التمويل، ومدخرات ستصل إلى 110 ملايين درهم إماراتي سنويًا بحلول العام 2015 ستاتي من دمج وتوحيد العمليات التشغيلية.

ورشح أعضاء مجلس إدارة الشركتين أن يتم تعيين أبوبكر صديق الخوري، الذي يشغل حاليًا منصب العضو المنتدب في شركة صروح، رئيسا لمجلس إدارة الشركة الموحدة، وعلي عبد المهيري نائبا للرئيس مجلس الإدارة.

وتخضع عملية الاندماج لعدد من الشروط، منها الحصول على موافقة مساهمين يمثلون 75 في المئة على الأقل من القيمة الأسمية للأسهم الممثلة خلال اجتماعيّ الجمعية العمومية غير العادية لمساهمي كل من شركة الدار وصروح.

ووفقا لعملية الاندماج المقترحة، ستمتلك حكومة أبوظبي وشركاتها ومؤسساتها ذات العلاقة 37 في المئة من الشركة الموحدة على افتراض تمام تحول السندات القابلة للتحويل التي كانت قد أصدرتها شركة الدار إلى مبادلة.

ومن المقرر أن تعلن شركة صروح العقارية اليوم الاتفاق مع حكومة أبوظبي على صفقة تقدّر قيمتها بحوالي 3.2 مليار درهم. وسوف تتضمن هذه الصفقة تعويضا من الحكومة لبعض أعمال البنى التحتية بقيمة 1.6 مليار درهم، بالإضافة إلى شراء وحدات في مشروع أبراج البواية في جزيرة الريم بقيمة 1.6 مليار درهم.

إيراداتها بلغت 291 مليار دولار خلال 11 شهراً

توقعات بتسجيل العوائد النفطية في ميزانية السعودية فائضاً بـ 65 مليار دولار

ارتفاع الإيرادات النفطية للمملكة مزز خطط الإنفاق الحكومي

توقع تقرير اقتصادي متخصص ان تولد العوائد النفطية السعودية فائضا في ميزانية الدولة خلال 2013 بقيمة 65 مليار دولار.

ووفقا لتقارير مبد الاقتصادية فان المملكة حققت، إيرادات نفطية خلال الأحد عشر شهرا الأولى من 2012 بلغت 291 مليار دولار، وهي تخطط لإنفاق ما يقارب 220 مليار دولار خلال العام الحالي بنمو قدره حوالي 20 في المئة مقارنة بميزانيتها للعام السابق.

ورجحت أن يشهد العام الحالي نموا واضحا في خطط الإنفاق الحكومي بميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي على خلفية الإيرادات القياسية التي حققتها هذه البلدان جراء صادراتها النفطية خلال العام الماضي.

وقالت ميد إن معظم دول مجلس التعاون، وبفعل الإيرادات الكبيرة الناجمة عن صادراتها النفطية خلال 2012، تخطط للتوسع في الإنفاق الحكومي على مشاريع مختلفة خلال 2013. مشيرة إلى أن متوسط سعر صادرات سلة منظمة أوبيك، التي تضم في عضويتها دول الخليج الست، بلغ نحو 109.45 دولارات للبرميل في النصف الثاني من 2012 مقارنة ب 107.30 دولارات خلال الفترة المماثلة من 2011.

ورجحت ميد استمرار ارتفاع متوسط اسعار النفط خلال 2013 لاسيما خام برنت، لتصل إلى نحو 110 دولارات للبرميل وهو ذات السعر المتوسط الذي حققته على مدار الأشهر الـ18 الأخيرة.

ومن المتوقع أن تحقق كل من المملكة، والعراق، والكويت، والإمارات إيرادات نفطية قياسية عن العام الماضي الذي تأثرت خلاله أسعار النفط العالمية بحالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وتذبذب الإنتاج في منطقة بحر الشمال، فضلا عن الأثر السلبي الذي تركه تراجع صادرات ايران من النفط بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

وتوقعت وكالة الطاقة الدولية شحا في إمدادات النفط العالمية مع تزايد الطلب الصيني على الوقود وتراجع الإمدادات من أوبك مما قد يستنزف المخزونات.

ورفعت الوكالة التي تقدم المشورة في سياسات الطاقة للدول الصناعية توقعها للطلب العالمي على النفط هذا العام بنسبة كبيرة بالرغم من مخاوف بشأن قوة الاقتصاد العالمي. وقال تقرير الوكالة «بشكل مفاجئ تبدو السوق اكثر شحا مما كنا نعتقد.» وأضاف ان مخزونات النفط في الدول المنقدمة الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بدأت تتراجع بعد نموها لفترة طويلة.

707 ملايين ريال أرباح المملكة القابضة

شعار المملكة القابضة

أعلنت شركة المملكة القابضة، أنها حققت العام الماضي أرباحا بلغت 707.1 ملايين ريال، بارتفاع قدره 10.6 في المئة مقارنة بالعام 2011.

وقالت الشركة في امس ان «صافي الربح خلال الثني عشر شهرا الماضية بلغ 707.1 مليون ريال، مقابل 639.6 مليون ريال للفترة المماثلة من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 10.6 في المئة».

وبلغ صافي الربح خلال الربع الرابع 209.6 مليون ريال، مقابل 187.8 مليون ريال للربع المماثل من العام السابق وذلك بارتفاع قدره 11.6 في المئة. ومقابل صافي ربح 217.8 مليون ريال للربع السابق وذلك بانخفاض قدره 3.8 في المئة.

وبلغت ربحية السهم خلال الثني عشر شهرا 0.19 ريال، مقابل 0.17 ريال للفترة المماثلة من العام السابق مع ملاحظة انه تم إحتساب ربحية السهم للفترتين على عدد الأسهم المصدرة الحالية البالغة 3706 مليون سهم.

افتتاح فعاليات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مسقط - «كونا» - انطلقت فعاليات ندوة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستمر مدة ثلاثة أيام تحت رعاية وزير ديوان البلاط السلطاني خالد بن هلال بن سعود البوسعيدي وعدد من الوزراء وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقال وكيل وزارة التجارة والصناعة ورئيس اللجنة الإشرافية للندوة المهندس احمد بن حسن الذيب في تصريح صحافي عقب الافتتاح ان الندوة جاءت بامر من العاهل العماني السلطان قابوس.

وبين ان محاور الندوة ستدور حول موضوع ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال والفرص المتاحة وبرامج الدعم والسياسات والقوانين والإجراءات والتمويل والاستثمار مشيرا الى انه سيتم خلال فترة المساء عقد حلقات عمل لمناقشة تلك المحاور بشكل مستفيض.

واضاف ان الندوة لن تكون ندوة علمية بحتة بل ستتخطى ذلك إلى اتخاذ خطوات عملية نحو تأكيد الأسس العامة لدعم وتنمية القطاع من خلال إقامة سوق منتجات رواد ورائدات الأعمال على هامش الندوة ومعرض مصاحب يختص بزرع ثقافة ريادة الأعمال سيعرض بعض التجارب الناجحة في ريادة الأعمال إضافة إلى عدد من المؤسسات المالية الداعمة للقطاع تقدم من خلال منافذها تعريفا بعروضها الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار الذيب الى أن الحكومة في منظومتها المتكاملة تدرك كم التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل الحر وقد بدأت الأخذ بخطوات تنفيذية نحو توطيد عمل هذا القطاع ابرزه بيان مجلس الوزراء حول استقطاع جزء من المناقصات العامة للدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك إعلان هيئة التأمينات الاجتماعية ضم فئة أصحاب الأعمال لقائمة المستفيدين من خدماتها.

واوضح أن هاتين الخطوتين تعتبران من المرتكزات المشجعة لهذا القطاع الذي نرجو أن يستجيب المجتمع بمختلف قطاعاته وشرائحه لدعمه وصقل خبراته والسير به نحو النجاح مشيرا الى اهمية التكاتف للمرحلة القادمة وليثبت هذا القطاع وجوده في المجتمع العماني وكذلك الوقوف في وجه مظاهر التجارة المستترة التي هي احد معوقات العمل الحر العماني وهي ظاهرة يدفع ثمنها الاقتصاد العماني باهظا.

وقال سيصاحب الندوة معرض يضم عددا من القطاعات كالسياحة وتقنية المعلومات والزراعة والصناعات الحرفية وسيقوم باستقبال طلاب المدارس والجامعات والكليات إضافة إلى جلسات توجيه من قبل بعض الرؤساء التنفيذيين لعدد من المؤسسات الرائدة في السلطنة لرواد الأعمال.

واوضح وكيل وزارة التجارة والصناعة ورئيس اللجنة الإشرافية للندوة ان الندوة تعكس حرص السلطنة على تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية ومساهمتها في إيجاد فرص عمل متعددة ومتجددة.

دول مجلس التعاون تستحوذ على 51 في المئة من إجمالي صادرات أعضاء غرفة دبي

تقرير تحليلي حديث لغرفة تجارة وصناعة دبي ان قيمة صادرات وإعادة صادرات / 110 ر11 / من أعضاء غرفة دبي إلى 210 وجهات حول العالم خلال العام 2012 حققت رقما قياسيا بلغ 268 مليار درهم بارتفاع بنسبة 9 في المئة مقارنة بالعام 2011 وبنمو بنسبة 26 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام 2008 عام الطفرة الاقتصادية والتي بلغت قيمتها آنذاك 213 مليار درهم .

وأظهر التقرير أن قيمة صادرات وإعادة صادرات الأعضاء إلى دول مجلس التعاون الخليجي نمت بنسبة 18 في المئة خلال العام 2012 لتصل إلى 7 . 136 مليار درهم أي 51 في المئة من إجمالي الصادرات وإعادة الصادرات في حين برزت المملكة العربية السعودية كوجهة التصدير الأولى لصادرات وإعادة صادرات الأعضاء باستحواذها على 27 في المئة من إجمالي صادرات الأعضاء إلى العالم وعلى 52 في المئة من إجمالي صادرات الأعضاء إلى دول مجلس التعاون لتبلغ قيمة صادرات إعادة صادرات الأعضاء إليها خلال العام الماضي 6 . 71 مليار درهم محققة نموا بنسبة 21 في المئة.

غرفة التجارة والصناعة

وتمت صادرات وإعادة صادرات الأعضاء إلى قطر وسلطنة عمان بنسبتي 26 في المئة و35 في المئة على التوالي لتبلغ قيمتها 2 . 20 مليار درهم و 2 . 10 مليار درهم على التوالي في حين تمت الصادرات إلى الكويت بنسبة 17 في المئة لتصل إلى 2 . 17 مليار درهم وإلى البحرين بنسبة 11 في المئة لتصل إلى 4 . 3 في المئة لتبلغ قيمتها 2 . 4 مليارات درهم في عام 2012.

وسجلت صادرات وإعادة صادرات الأعضاء إلى مصر نموا سنويا بلغ 34 في المئة محققة ارتفاعا من 4 . 4 مليارات درهم في عام 2011 إلى 9 . 5 مليارات درهم في عام 2012 كما توسعت صادرات أعضاء الغرفة إلى ليبيا بشكل مضطرد وملموس فارتفعت بنسبة 279 في المئة لتصل قيمتها إلى 2 . 4 مليارات درهم في عام 2012.

مصر تصادق على اتفاقية التجارة الحرة مع تجمع السوق المشتركة

القاهرة - «كونا» - صدقت مصر على اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية «الميركوسور».

واعلن نائب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية المصرية المستشار تزيه النجاري في بيان صحافي وزع ان سفير مصر لدى اوروجواي سامي سالم قام بايداع أصل وثيقة تصديق جمهورية مصر العربية على اتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع الميركوسور في اغسطس 2010 لدى المقر الدائم للمنظمة في مونتفيديو. وقال السفير المصري سامي سالم بهذه المناسبة «إن حرص مصر على انهاء اجراءات التصديق على الاتفاقية رغم الظروف السياسية التي مرت بها البلاد منذ ثورة يناير 2011 يؤكد الأهمية التي توليها مصر لتطوير وتوثيق علاقات التعاون والتبادل التجاري مع الدول الأعضاء في «الميركوسور»». واشار الى ان مصر تعد أول دولة من الدول التي وقعت الاتفاقية تنتهي من اجراءات التصديق عليها مبينا ان بنود الاتفاقية تنص على دخولها حيز النفاذ فقط بعد استكمال الاجراءات القانونية ذات الصلة في كافة الدول الموقعة على تلك الاتفاقية.

واعرب السفير سالم عن تطلع مصر لأن تسهم اتفاقية التجارة الحرة مع «الميركوسور» فور دخولها حيز النفاذ في المستقبل القريب في زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة بين مصر ودول هذا التجمع الاقتصادي المهم في أمريكا اللاتينية وهو الأمر الذي تحرص وزارة الخارجية على المساهمة فيه بشكل فاعل وتسهيله بكافة السبل.

دراسة: ثلث البنوك الاوروبية تعتبر ازمة الديون ما زالت قائمة

برلين - «كونا»: اظهرت دراسة اقتصادية نشرت أمس ان البنوك الاوروبية تعتبر ان ازمة الديون السيادية ما زالت قائمة متوقعة في العام الجديد استمرار برامج تسريح الموظفين واشتداد المنافسة بينها على الزبائن والغاء بعض القروض لعدم قدرة الجهات المدانة على السداد.

وبينت الدراسة التي أعدتها مؤسسة «ايرنست يونغ» ان قطاع البنوك الاوروبية اعرب عن تشاؤمه في بداية العام الجديد بسبب الاعتقاد السائد بأن ازمة الديون السيادية في منطقة اليورو ما زالت قائمة.

ووفق الدراسة فإن ثلث البنوك الاوروبية التي شملها البحث يعتقد ان ازمة الديون ما زالت تراوح مكانها وان 41 في المئة منها يعتقد أن النمو الاقتصادي في الدول الاوروبية سيشهد في العام الجديد تراجعا.